المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

العدد (2198) السنة الثامنة - الجمعة (22) تموز 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في المدى

3 الكتلة البيضاء: الكويت تبني "مبارك" بسرعة قصوى والعراق منشغل باللجان !

4 وزارة الخارجية ترجح بقاء محددا للأميركان بعد ٢٠١١

6 الغارديان: سوريا تصعد من حملتها الدعائية بعد فشل القوة في قمع الاحتجاجات

8 سيدكا يضع لمساته النهائية على توليفة الأسود تحضيرا لليمن

الأسدي: رئيس الحكومة غير ملزم بمرشحي العراقية للدفاع

متابعة/ المدى

قلل ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الحكومة نوري المالكي أمس الخميس، من اهمية التصريحات التي تصدر عن القائمة العراقية بخصوص قائمة المرشحين لحقيبة الدفاع، مؤكدا أن الأشخاص الذين تقدمت بهم لا تنطبق عليهم شروط الترشيح وهو أمر معلن للجميع. وتقول العراقية بأنها قدمت لرئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة المخول باختيار وزرائه الأمنيين ثمانية مرشحين لحقيبة الدفاع، لكن لم يقبل المالكي أيا من تلك الأسماء ولم يبلغنا بأسباب عدم قبوله لها. وقال عضو الائتلاف خالد الأسدي في تصريحات صحفية إن "رئيس الوزراء ليس ملزما من قبل القائمة العراقية بقبول مرشحيها لمنصب وزارة الدفاع وغير ملزم بالرد"، مشيرا إلى أنه "من اجل تسهيل العملية السياسية وحل المشكلة وافق على احد مرشحيهم ولكن قائمته سحبت ترشيحها له".
وأوضح الأسدي أن "القائمة العراقية لديها اطلاع عن الأسباب وراء رفض رئيس الوزراء لعدد من المرشحين تقدمت بهم لتولي حقيبة الدفاع".

الحكيم: مسؤولون أمنيون وسياسيون يرتادون النوادي الليلة

متابعة / المدى

أكد رئيس المجلس الأعلى عمار الحكيم وجود بعض المسؤولين الأمنيين والسياسيين الذين يرتادون النوادي الليلة في بغداد، ويقومون بحمايتها من هيبة القانون، لافتاً إلى أن ظاهرة النوادي الليلية تمثل خرقا واضحا للقانون واعتداء على حرية المواطن.
وقال الحكيم في الملتقى الثقافي الأسبوعي الذي عقده في بغداد "أصبحنا نشاهد سلوكيات ومواقف غير مبررة تتناقض مع العادات العربية الأصيلة في هذا البلد، ومنها ظاهرة النوادي الليلية التي بدأت تتوسع وتتكاثر بشكل كبير ودون أن تستحصل الموافقات الرسمية". وأضاف أنه "من المؤسف (أن هذه الظاهرة) لا تراعي الآداب العامة ولا تحترم الآداب العامة للمواطن العراقي، فالناس تتعرض إلى مضايقات نتيجة السلوكيات غير المنضبطة في هذه النوادي"،
وخص بالذكر منطقة الكرادة في بغداد والتي قال إنها معروفة بالتزامها الديني ونسيجها الاجتماعي المحافظ مشيرا إلى أن الإحصائيات تؤكد أن هذه المنطقة وحدها تضم ٧٢ ناديا ليليا غير مرخص معتبرا أن هذه الظاهرة تمثل خرقا واعتداء سافرا على حرية المواطن وحالة غريبة وغير متعارف عليها حتى في الدول الغربية التي تخضع مثل هكذا أماكن فيها إلى ضوابط وقوانين صارمة. وانتقد ارتياد بعض الشخصيات المهمة لهذه الملاهي واستغلال مناصبهم في حمايتها ومنع تطبيق القوانين عند التعامل معها.
وأضاف الحكيم أن ما يثير الأسف الشديد ان بعض المرتادين لهذه الملاهي هم من الشخصيات الأمنية والسياسية المهمة والتي التي لم يسمها لكنه قال إنها تقوم بحمايتها من عقوبات القانون، اضافة الى استخدامها للفتيات القاصرات اللواتي يتم إحضارهن من محافظات عراقية مختلفة "لتقديم الخدمات" وهو أمر لا يليق بمدينة تتمسك بأعرافها وقيمها كبغداد، كما قال.
فيما أشار الحكيم الى أهمية مشروع قانون حرية التعبير والتجمع المعد من قبل مجلس رئاسة الوزراء تمهيدا لمناقشة مجلس النواب له قريبا، مشددا على ضرورة أن يكون هذا القانون من أهم القوانين التي تهتم برأي الناس المختلف مع الحكومة. وأشار الى أن هذا القانون ينظر له إقليميا ودوليا كمؤشر عن صدقية النظام الديمقراطي في العراق واحترامه لحقوق الإنسان وتوفيره للحريات، داعيا الى التأكد من توفر المعايير الصحيحة في مواده، وقال ان هذه هي مسؤولية مجلس النواب لأنه مرجعية الشعب في ضمان حق التعبير.
وكانت منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش" دعت الأسبوع الماضي مجلس النواب العراقي إلى عدم الموافقة على مشروع قانون حرية التعبير والتجمع بسبب تضييقه على الحريات، مؤكدة أن مشروع القانون يسمح للسلطات بالتضييق على الحقوق المحمية بدعوى المصلحة العامة والنظام العام أو الآداب العامة والتجريم المقترح لحرية التعبير وإهانة الرموز المقدسة.
ودعا نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة جو ستورك العراق إلى "مراجعة مشروع القانون لأبعاد الأحكام القانونية الواردة فيه التي تضيق على هذه الحريات". وأضاف أن "هذه الأحكام وكذلك التجريم المقترح لحرية التعبير فيما يخص الإهانات للرموز المقدسة أو الأشخاص يخرق بوضوح القانون الدولي".
وعن تقرير الأمم المتحدة الأخير الذي أشار الى وجود ١٥ مليون طفل في العراق منهم ٥ ملايين يتيم وهي نسبة تصل الى ١٦ ٪ من مجموع السكان مما يجعل العراق يحتضن النسبة الاكبر من عدد الأيتام.

طالباني يثمّن الجهد الوطني لعشائر الأنبار في تصديها لعصابات القاعدة

بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني الاعتزاز بالجهد الوطني المتميز الذي نهضت به العشائر في الأنبار في تصديها ودحرها لعصابات القاعدة وبسعيها من أجل تعزيز اللحمة الوطنية ، جاء ذلك خلال استقباله في قصر السلام ببغداد لوفد يمثل عشائر الأنبار برئاسة الشيخ أحمد أبو ريشة.
و ذكر بيان لرئاسة الجمهورية تلقت المدى نسخة منه أمس الخميس :أن الرئيس طالباني أكد الاعتزاز بالجهد الوطني المتميز الذي نهضت به العشائر في الأنبار في تصديها ودحرها لعصابات القاعدة وبسعيها من أجل تعزيز اللحمة الوطنية والتعاون مع إخوانهم في كل العراق للتقدم في مسار العملية السياسية وترسيخ الانجازات المتحققة.
واستمع رئيس الجمهورية الى طلبات تقدم بها رئيس مجلس المحافظة الدكتور جاسم محمد حمد الذي نقل تحيات المجلس وأهالي المحافظة الى الرئيس، حيث ناقش الرئيس الطلبات بالتفصيل مع أعضاء مجلس المحافظة الحاضرين وشيوخ العشائر، مؤكدا الحرص على الاستماع الى المطالب والشكاوى بروح المسؤولية والعمل على الاستجابة والمساعدة في الوصول إلى حلول عملية وناجعة في ضوء الدستور والقوانين النافذة في البلد.
وفي معرض الحديث عن الطلبات، أشار الرئيس طالباني الى أن التطور المهم في حياتنا السياسية وعلاقاتنا ببعضنا بعضا هو في هذا الحوار الايجابي الذي يضع المطالب وحتى الخلافات على طاولة الحوار، ومن ثم يجري العمل بالدستور والقوانين للوصول الى الحلول التي تخدم مسيرة بناء البلد بجميع أطيافه ومناطقه.
وضم الوفد بالإضافة الى شيوخ العشائر محافظ الأنبار المهندس قاسم محمد عبد وعددا من أعضاء مجلس المحافظة ومسؤوليها،حيث تقدموا بالشكر الجزيل الى الرئيس طالباني لدوره الوطني الكبير في التقريب بين الجميع ولحرصه الشديد على تطبيق مبادئ الدستور والعمل بموجبها.
كما حضر اللقاء رئيس ديوان رئاسة الجمهورية السيد نصير العاني.

الوسط يطالب بإلغاء المساءلة والعدالة

متابعة / المدى

طالب تحالف الوسط بإلغاء هيئة المساءلة والعدالة وإحالة مهامها الى المؤسسات القضائية.
وقال النائب عن التحالف خالد الفهداوي في تصريحات صحفية أمس إنهم يريدون عراقا متسامحا لذلك يتوجب إلغاء هيئة المساءلة والعدالة بالكامل وإحالة مهامها الى السلطات القضائية المختصة في البلد.
وأضاف الفهداوي ان السلطات القضائية هي التي تحدد الأشخاص المجرمين الذي اساؤوا الى ابناء البلد وهي التي تحدد العقوبات العادلة بحقهم، بغض النظر عن جهتهم السياسية او انتمائهم الى منظومة امنية سابقة. وتابع ان العقوبات التي تصدرها السلطات القضائية تتوقف على حجم الجرم الذي قام به الشخص ومدى ضرره بالمجتمع.
وأصدر رئيس الوزراء أمرا في وقت سابق بإيقاف عمل لجنة المساءلة والعدالة، والاقتصار في دورها على اعطاء المعلومات الى الحكومة حال تم طلب ذلك منها.
وشددت النائبة ندى الجبوري على ضرورة مراجعة قرارات المساءلة والعدالة وإنصاف الناس لأجل شعورهم بالعدالة التي كفلها الدستور العراقي.
وقالت الجبوري قبل ايام إن عددا من النواب قابلوا ثلاث شرائح من المجتمع منهم أساتذة وموظفون وضباط في الجيش العراقي، اضافة الى عدد من ناشطي المجتمع المدني شملهم قرار هيئة المساءلة والعدالة بالاجتثاث من وظائفهم.
وأشارت الى ان القانون جاء للتخفيف عما كان يعانيه المجتمع العراقي وانصافهم في العودة لعملهم نتيجة ما أصابهم من قبل لجنة اجتثاث البعث ، مؤكدة ان الهيئة لم تؤسس وفق القانون لأجل قطع أرزاق أسر بأكملها.
وذكرت ان هناك ضباطا صغار السن تم شمولهم بقرار الاجتثاث رغم انهم كانوا في حينها طلبة ولم ينتموا الى حزب البعث المنحل ، مؤكدة ان الخلل ليس في القانون بل في تطبيق القانون.

الكردستاني: اتفاقيات أربيل لم تتطرق لقانون مجلس السياسات

اجتماع حاسم في منزل رئيس الجمهورية لحسم الملفات بين الكتل

متابعة / المدى

كشف قيادي في ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي أمس الخميس، عن عقد اجتماع أخير بين قادة الكتل السياسية في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال الأيام القليلة المقبلة لحسم ملف مجلس السياسات.
وقال رياض غريب لوكالة كردستان للأنباء ان "قادة الكتل السياسية سيجتمعون مرة أخرى في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال الأيام القليلة المقبلة لحسم ملف مجلس السياسات الإستراتيجية".
وعقد زعماء الكتل السياسية العراقية اجتماعا في التاسع من الشهر الجاري في منزل طالباني هو الثاني خلال اقل من شهر في مسعى للخروج بتوافق على بعض المسائل الخلافية وتقريب وجهات النظر بين زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس الحكومة نوري المالكي.
وسبق هذا الاجتماع آخر عقد في ٢٠ حزيران/ الماضي، خلص إلى الاتفاق على إنهاء التصعيد الإعلامي بين الكتل السياسية، والاتفاق على تحديد موعد لعقد اجتماع آخر يجمع قادة الكتل السياسية.
وقال غريب "الاجتماع المقبل سيكون الأخير لتذليل ما تبقى من خلافات عالقة بين الكتل السياسية حول ملف مجلس السياسات الإستراتيجية على اعتبار ان رئيس الوزراء نوري المالكي وافق على ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اربيل وهناك تصور واضح لدى الجميع بان النقاط الخلافية التي كانت عالقة بين الأطراف حسمت ولم يتبق منها إلا القليل وسيتم حسمه في اجتماع منزل رئيس الجمهورية".
وشكلت الحكومة العراقية على مبدأ الشراكة الوطنية، لكن المجلس الأعلى للسياسات الذي كان من المؤمل أن يترأسه علاوي، لم ير النور بعد بسبب خلافات على صلاحياته.
من جهة أخرى أكد ائتلاف الكتل الكردستانية ، أن الاجتماعات التي تمخضت عنها اتفاقيات أربيل أوردت مجلس السياسات كملحق بحكومة الشراكة الوطنية، لكن القادة السياسيين لم يتطرقوا حينها إلى قانون المجلس وترك الموضوع لتقديرات الكتل السياسية لاحقا.
وقال عضو الائتلاف محسن السعدون إنه "تم الاتفاق بين القادة السياسيين على تشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية على أن يترك للقوى السياسية البحث عن تشريع قانون له"، مشيرا إلى أن "الاتفاق أورد مجلس السياسات كجزء من الاتفاق وملحق بحكومة الشراكة الوطنية".
وأوضح أن "الخلافات التي تدور بين العراقية والتحالف الوطني هي حول مضمون القانون وهيكلية القانون، فالخلافات دائرة بشأن آلية عمل المجلس هل هو استشاري أو قانوني؟".
وأضاف السعدون وهو عضو في اللجنة القانونية النيابية أن "الاتفاق يقضي بتشريع قانون للمجلس لا يتدخل في عمل رئيس الجمهورية ولا رئيس الوزراء ولا رئيس مجلس النواب، على أن تكون له مكانة مميزة وذات أهمية يتخذ في بعض الأحيان القرارات التي تتعلق برسم سياسة البلاد".

علاوي ينفي التورط باعتقال زعيم شيعي مصري

متابعة/ المدى

نفى زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، الخميس، الاتهام الذي وجهه إليه زعيم الشيعة في مصر محمد الدريني بالوقوف وراء اعتقاله عام ٢٠٠٧، مؤكداً أنه لا يتحدث عن تفصيلات وأسماء عندما يلتقي قادة دول ورؤساء حكومات، فيما اعتبر الأمر "إفلاساً سياسياً" من قبل قوى مخابراتية إقليمية وسياسية تهدف إلى تسقيطه.
وقال بيان صدر عن مكتب علاوي اليوم، وتلقت "السومرية نيوز" نسخة منه، إن "ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن وقوف إياد علاوي وراء اعتقال المدعو محمد الدريني عام ٢٠٠٧ في مصر من قبل المخابرات المصرية عار عن الصحة جملةً وتفصيلاً".
وأكد البيان أن "زعيم القائمة العراقية عندما يلتقي رؤساء حكومات وقادة دول لا يتحدث عن تفصيلات وأسماء بقدر ما يتحدث عن أطر وسياقات ومسائل هامة"
واعتبر البيان أن "هذا الأمر يهدف إلى تسقيط علاوي سياسياً من قبل أشخاص حاولوا أكثر من مرة النيل من هذا الرمز الوطني الذي تربطه علاقات وطنية وأخوية مشرفة مع كافة الدول العربية والشعب المصري بالذات"، مضيفاً أنه "بحق إفلاس سياسي ووصمة عار على جبين قوى مخابراتية إقليمية وسياسية حاقدة تدفع بهذا الشخص للتصريح في أمور ليس لها وجود إطلاقاً".
وأضاف البيان أن "علاوي لا يعرف ولم يسمع أساساً وإطلاقاً بمثل هذا الشخص"، مشددا على أنه ينحدر من عائلة شيعية عراقية معروفة".
وكان زعيم الشيعة في مصر ومؤسس المجلس الأعلى لآل البيت محمد الدريني اتهم، في حديث لفضائية "السومرية" أمس الأربعاء، زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بالوقوف وراء اعتقاله عام ٢٠٠٧ في مصر، فقد قال إن الأخير أبلغ المخابرات والأمن المصري خلال زيارة قام بها إلى القاهرة بعد العام ٢٠٠٧

أن الشيعة المصريين استلموا مبالغ من بعض الأطراف ليقوموا بأعمال لصالح الشيعة في العراق، مضيفاً أنه تم اعتقاله بعد خمسة أيام، كما أكد أنه أرسل مذكرة بهذا الشأن إلى المرجع الديني علي السيستاني لإطلاعه على هذه الأحداث.
وكان محمد الدريني اعتقل، في الأول من تشرين الأول عام ٢٠٠٧، بتهمة نشر إشاعات كاذبة ودعايات مثيرة من شأنها إلقاء الرعب بين الناس وتكدير الأمن العام والخروج عن الشريعة وفقدان الثقة بأجهزة الأمن، وذلك من خلال الادعاء بتعرض المسجونين والمعتقلين للتصفية الجسدية نتيجة التعذيب في السجون.
كما أمضى الدريني ١٥ شهراً في السجن خلال الفترة من ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بعد اتهامه بالانتماء إلى منظمة محظورة ونشر كتاب "عاصمة جهنم" الذي يتحدث عن التعذيب في السجون.
يذكر أن الدريني أسس في عام ١٩٩٨ ما أطلق عليه المجلس الأعلى لآل البيت، حيث خاض خلافات مع نقابة الأشراف في مصر، كما كان عضواً مؤسساً في الحزب العربي الناصري الاشتراكي، ويؤكد انه درس في الحوزة العلمية في سوريا.

الصدريون: الحكومة ستكون "عرجاء" في حال تمديد بقاء القوات الأميركية

متابعة/ المدى

أكد التيار الصدري أمس الخميس، أن حكومة الشراكة الوطنية ستتحول إلى حكومة "عرجاء" في حال تمت الموافقة على تمديد بقاء قوات "الاحتلال" في البلاد إلى ما بعد عام ٢٠١١.
ويرفض الصدريون بشدة بقاء القوات الأميركية في البلاد بعد الموعد المقرر للانسحاب نهاية العام الحالي.
ووفقا للاتفاقية الأمنية العراقية الأميركية التي أبرمت عام ٢٠٠٨ فإن القوات الأميركية ملزمة بمغادرة العراق نهاية عام ٢٠١١ فيما لو لم يتقدم العراق بطلب لتمديد بقاء تلك القوات وفق اتفاقية ملحقة تبرم مجددا بين الجانبين.ويخشى عراقيون من عودة أعمال العنف إلى البلاد بعد الانسحاب الأميركي، كما يخشى آخرون من تجدد الهجمات الدامية في حال تأجيل الانسحاب ولاسيما بعد تهديدات أطلقها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من أن جيش المهدي سيعود إلى "المقاومة" إذا خرق الاتفاق الأمني بين بغداد وواشنطن.وقال عضو التيار حسين اللامي لوكالة آكانيوز للأنباء، إنه "إذا بقيت القوات المحتلة داخل العراق فانا أرى بأن الحكومة العراقية سوف تكون حكومة عرجاء تتعكز على القوات المحتلة"، مشيرا إلى أن "موقف تياره من هذا الأمر سيحدد في وقته، وحينها لكل حادث حديث"، حسب قوله.
وأوضح اللامي أن "على الحكومة العراقية ان تفي بوعودها التي قطعتها على نفسها في توقيع الاتفاقية الأمنية، وهي ملزمة وملتزمة بتطبيق الاتفاقية الأمنية بينها وبين القوات المحتلة، وهذا الأمر لا يشمل فقط التحالف الوطني وإنما يشمل جميع الكتل السياسية".
وأعلن قائد أركان الجيش الأميركي الأميرال مايكل مولن الاسبوع الماضي ان الولايات المتحدة والعراق يجريان حاليا مفاوضات حول اتفاقية أمنية جديدة محتملة تنص على إبقاء قوات أميركية في البلاد بعد استحقاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر المحدد للانسحاب.
وتعليقات الأميرال مولن تعتبر أول تأكيد رسمي من مسؤول بهذا المستوى في الجيش الاميركي بان المحادثات جارية حول هذا الموضوع الحساس سياسيا والذي يلاقي معارضة من قبل كتل سياسية في العراق.
وبينما يتصاعد الجدل حول هذا الأمر، يقول مسؤولون عسكريون عراقيون إن القوات الأمنية لا تستطيع في الوقت الراهن ملء الفراغ بعد انسحاب الجيش الأميركي ولاسيما من ناحية حماية حدود البلاد وأجوائها.

الوطني يستبعد إمكانية سحب الثقة عن المالكي

متابعة/ المدى

استبعد النائب عن التحالف الوطني علي كردي الحسيني حدوث اتفاق بين القائمة العراقية و كتل سياسية أخرى لسحب الثقة عن حكومة نوري المالكي، قائلا: كلام العراقية عن سحب الثقة للضغط السياسي.
وقال الحسيني في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الخميس: سحب الثقة عن الحكومة مشروع في بعض الأحيان، لكن حكومة مثل حكومة الشراكة الوطنية صعب سحب الثقة عنها، وذلك يحتاج الى أمر توافقي ولا يمكن أن يتحقق ذلك، مؤكدا عدم وجود كتلة سياسية تتفق مع القائمة العراقية لسحب الثقة، لأنه ليس حلا ولا تحقق فيه المصلحة الوطنية.
وأضاف النائب عن الوطني: أن العراقية تمتلك في الحكومة (١٠) وزراء ونائبا لكل من رئيسي الوزراء و الجمهورية، مبينا عندما تطالب العراقية بسحب الثقة عنها فإنها ستسحب الثقة عن نفسها، والكلام عن هذا الأمر للضغط السياسي.
وكانت القائمة العراقية قد هددت بسحب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، والدعوة لانتخابات مبكرة في حال عدم تحقق الشراكة الحقيقية،مشيرة الى ان أعضاء قائمتها أعربوا عن قلقهم لما يجري من سياسة استئصال من وزارات الدولة وفق أسس حزبية وخاصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

العراق يلجأ إلى الآبار بدل نهر الوند

متابعة/ المدى

أكدت وزارة الموارد المائية أن العراق يسعى خلال الفترة القليلة المقبلة لإيجاد حل نهائي لمشكلة المياه المشتركة مع دول الجوار.
وقال وزير الموارد المائية مهند السعدي :ان المجلس الوطني الأعلى للمياه الذي يعتزم العراق تشكيله قريبا سيسهم في حل جميع تلك المشاكل من خلال الضغط على دول الجوار اقتصاديا و سياسيا و إجبارها على توقيع اتفاقات مشتركة لتقاسم المياه.
وأكد الوزير العراقي ان وزارة الموارد المائية ستعمل على ايجاد حلول بديلة لمسألة شح المياه في المناطق الحدودية مع دول الجوار من خلال حفر الآبار، وبناء سدود صغيرة للاستفادة من مياه الفيضانات.وكانت وزارة الموارد المائية قد طلبت من وزارة الخارجية العراقية استدعاء السفير الإيراني في العراق وإبلاغه باحتجاج الحكومة العراقية على قيام ايران بقطع مياه نهر الوند
واتهمت القائمة العراقية، الحكومة الاتحادية بالضعف في التعامل مع دول الجوار، فيما خرج ما يقارب ألف متظاهر في قضاء خانقين للتنديد بقطع إيران مياه نهر الوند، وقاموا بقطع معبر المنذرية.
وتقول النائبة عن ائتلاف العراقية ناهدة الدايني في اتصال هاتفي مع "المدى" مطلع الاسبوع الماضي: إن مناشدات كثيرة أتت لها من المناطق المحيطة بنهر الوند لتعرض الكثير منها إلى الجفاف، موضحة "أن حربا اقتصادية تشن على العراق من دول الجوار ابتداء من تركيا التي قطعت المياه في إحدى الفترات، وكذلك الحال بالنسبة للكويت التي تطاولت كثيراً على الحدود العراقية، وصولا إلى إيران"، وتشدد على أن مشكلة الوند ليست بالجديدة، بل إنها ابتدأت منذ سنتين حين عمدت حكومة طهران على قطعه ومن ثم أعادت المياه له، وقد عادت الكرة قبل أيام.

التفاصيل ص٢

الكتلة المسيحية تعلن قرب عودة مستشار الأمن في البرلمان إلى منصبه

متابعة/ المدى

أعلنت الكتلة المسيحية في البرلمان، عن قرب عودة مستشار الأمن الوطني في البرلمان اليكس واركيس لمنصبه الذي أقاله منه رئيس البرلمان السابق إياد السامرائي، مشيرة إلى أن اللجنة التحقيقية في قضية إقالته أجمعت على أن قرار الإقالة غير قانوني، فيما اعتبر واركيس أن إعادته للعمل سابقة لكل العراقيين بعدم التنازل عن حقوقهم .
وقال رئيس الكتلة المسيحية في البرلمان يونادم كنا لوكالة السومرية إن "اللجنة التحقيقية في قضية إقالة مستشار الأمن الوطني في البرلمان اليكس واركيس أصدرت قرارا بالإجماع بأن قرار إقالته كان غير قانوني"، مبينا أن "اللجنة المشكلة من خبراء وقانونيين طالبت رئاسة البرلمان بإلغاء الأمر الديواني القاضي بفصله".
وكان مستشار الأمن الوطني في البرلمان العراقي السابق والذي ينتمي للمكون الأرمني اليكس واركيس أعلن في شهر أيار من العام الماضي ٢٠١٠، أن رئيس البرلمان السابق إياد السامرائي عزله عن منصبه في الساعات الأخيرة من ولايته على المجلس في ١٥ آذار من العام الماضي ٢٠١٠ لأسباب عنصرية وطائفية تتعلق بانتمائه للمكون الأرمني، مؤكداً أن كتاب قرار الإقالة المرقم ٤٢٩ لم يذكر الأسباب التي تقف وراء إقالته.